مجتمع

الصين: قتيل في حريق بمصنع للبتروكيماويات

قالت شركة سينوبك شنغهاي للبتروكيماويات بالصين إن حريقاً اندلع في أحد مصانعها في شنغهاي، أمس السبت، مما أودى بحياة شخص. وشوهدت نيران مستعرة تجتاح جزءاً من مصنع مترامي الأطراف تنبعث منها أعمدة من الدخان الأسود الكثيف في مقطع فيديو نشرته صحيفة شنغهاي ديلي المدعومة من الدولة على تويتر. وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) نقلاً عن مسؤولي الإطفاء أن الحريق الذي شب في أحد أكبر مصانع التكرير والبتروكيماويات في الصين تمت السيطرة عليه لكن كان «من الصعب التعامل معه». (رويترز)

توصيات للتخفيف من أثر الحر على النازحين السوريين

توجّه الدفاع المدني السوري بنصائح للتخفيف من أثر موجات الحر على النازحين في مخيمات الشمال السوري. ومن النصائح عدم التعرض لأشعة الشمس مباشرةً لا سيما الأطفال وكبار السن من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الثالثة ظهراً، وتبريد الأطفال في المخيمات باستخدام المياه، والإكثار من شرب المياه والسوائل، وتجنب السفر بالسيارة في فترات الظهيرة، والانتباه من العقارب والأفاعي في المخيمات والمناطق الزراعية. وشدد على عدم وضع أسطوانات الغاز في الشمس عند ساعات الظهيرة. (العربي الجديد)

فيضانات في الهند وبنغلادش

لقي العشرات حتفهم بعدما اجتاحت الفيضانات شمال شرقي الهند وبنغلادش، ما أدى إلى غرق ملايين المنازل. وطلب كلا البلدين من الجيش المساعدة في مواجهة الفيضانات الشديدة، والتي يمكن أن تتفاقم بسبب توقع استمرار هطول الأمطار خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وفي ولاية آسام الهندية، لقي تسعة أشخاص على الأقل حتفهم، جراء الفيضانات، بينما رأى مليونا شخص منازلهم غارقة في مياه الفيضانات، حسبما أفادت وكالة إدارة الكوارث الحكومية.

وفاض نهر براهمابوتر، أحد أكبر الأنهار في آسيا، وأغرق 3 آلاف قرية وأراضي زراعية في 28 مقاطعة من أصل 33 مقاطعة في ولاية آسام. وتم إلغاء العديد من خدمات القطارات في الهند وسط هطول أمطار متواصلة خلال الأيام الخمسة الماضية. وقال مسؤول في الجيش الهندي: «نستخدم الزوارق السريعة والطوافات القابلة للنفخ لإنقاذ المتضررين من الفيضانات». من جهتها، أكدت شرطة بنغلادش، أمس السبت، أنّ الأمطار الموسمية التي اجتاحت البلاد أدت إلى مقتل 25 شخصاً على الأقل، في حين عزلت الفيضانات أكثر من أربعة ملايين شخص. وأدت الصواعق التي رافقت هطول الأمطار إلى مقتل 21 شخصاً منذ يوم الجمعة، بينما لقي أربعة آخرون حتفهم في انزلاقات أرضية، وفق المصدر نفسه.

(أسوشييتد برس، فرانس برس)

(ديفيد تالوكدار/ الأناضول)

ليبيا: تراجع تعليمي بنهاية العام الدراسي

طرابلس ـ **أسامة علي**

يستعد طلاب المراحل الابتدائية والاعدادية في ليبيا للامتحانات النهائية للعام الدراسي الحالي، وسط مخاوف من إمكان تكرار العراقيل والصعوبات التي واجهتهم خلال السنوات الماضية، فيما يعبر بعض أولياء الأمور عن استيائهم من تراجع مستوى التعليم، وضعف المدارس.

ورغم الاستقرار النسبي الذي عاشته المؤسسات التعليمية في العام الدراسي الحالي بعد توحيد السلطات التنفيذية، فإن عودة بوادر الانقسام الحكومي قبل أشهر خلقت هاجساً لمدراء المدارس وأولياء الأمور من إمكان العودة إلى التخبط والفوضى في القرارات الحكومية.

ولا تزال وزارة التعليم والتربية في حكومة الوحدة الوطنية تشرف على سير الامتحانات، لكن عاصم الشلوي من مدينة درنة (شرق) لا يستبعد، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن تصدر الحكومة الجديدة المكلفة من قبل مجلس النواب قرارات خاصة بالامتحانات، في إطار التنافس الحاصل بين الطرفين، «ما سيحدث إرباكاً كبيراً، خصوصاً إذا حاولت الحكومة المنافسة استثمار وجودها في المناطق الشرقية والجنوبية التي لا تستطيع حكومة الوحدة الوطنية دخولها والوصول إلى مدارسها إلا عبر المراسلات». وفيما يؤكد المفتش التربوي أكرم الربيعي لـ«العربي الجديد» حرص هيئات التعليم على عدم حصول أي تضارب أو ارتباك في القرارات، باعتبار أن المركز الوطني للامتحانات في طرابلس هو الجهة الأساسية لتثبيت النتائج، يعتبر الشلوي أن «ذلك لا يكفي خصوصاً أننا اعتدنا على المفاجآت، واستحقاق إجراء الامتحانات مهم لكل الجهات الفاعلة في المشهد السياسي التي تحاول استثمار الأوضاع في شريحة التعليم والمعلمين كونها بين الأكبر في المجتمع».

ويشير الربيعي إلى أن عدد طلاب المرحلة الأساسية والثانوية في ليبيا، يبلغ مليوناً و794 ألفاً و271 طالباً وطالبة، منهم مليون و544 ألفاً و920 يدرسون في المرحلة الأساسية، و249 ألفاً و351 في مرحلة التعليم الثانوي، أما عدد المؤسسات التعليمية فيبلغ 4700.

من جهته، يستغرب العجمي الرقيعي الذي يسكن في منطقة قصر بن غشير جنوب شرقي العاصمة طرابلس، عدم وضع الجهات الحكومية حلولاً لكيفية أداء الطلاب الامتحانات في ظل اكتظاظ الصفوف، «فأولادي الثلاثة يدرسون في مدرسة مكتظة بالطلاب، وتعاني من مشكلة الازدحام منذ أعوام من دون أي حل».

يضيف: «استمرار مشكلة الازدحام سببه وجود مدارس معطلة بسبب الأضرار الناتجة من الحروب التي شهدتها البلاد، أو جراء عدم الموافقة على توفير أموال لصيانة منشآتها بسبب تهالكها مع مرور الزمن».

وتكافح سلطات التعليم في البلاد من أجل تجاوز الصعوبات المالية. ومطلع الأسبوع الجاري أعلنت وزارة التعليم في حكومة الوحدة الوطنية أنها وزعت مخصصات مالية لتشغيل 58 مسؤولا لمراقبة التعليم وتوفير عدد من الأغراض، بينها متطلبات إجراء الامتحانات من قرطاسية وغيرها. لكن الرقيعي يقلل من أهمية هذه الإجراءات، ويؤكد أن العراقيل السنوية التي تواجه الطلاب لا تزال قائمة، ومنها عدم استكمال المقرر الدراسي مع انتهاء العام، ويقول: «نلجأ كما كل عام للدورات الخاصة من أجل تقوية أبنائنا، وتعويض استكمال المنهج الدراسي، وضعف الأداء التعليمي في المدارس العامة والخاصة معاً»، ويشدد على أن التراجع الكبير في مستوى معلمي المدارس «أصبح واضحاً ولا يمكن إنكاره».

وفي نهاية مايو/ أيار الماضي، أبلغت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» وزارة التعليم والتربية استعدادها لتقديم الدعم اللازم للوزارة من أجل تدريب المعلمين ورفع جودة التعليم في ليبيا. ويعلق الرقيعي بالقول إن «نشر وزارة التعليم والتربية هذا الخبر يشكل اعترافاً ضمنياً منها بضعف المعلمين ومؤسسات التعليم، وتحديداً في المراحل الخاصة بدراسة الأطفال، علماً أن يونيسف معنية بالطفل».

وليست الصعوبات ما يقلق الشلوي فقط، بل نتائج الامتحانات التي تظهر في كل عام بمعايير جديدة، فأحياناً تكون نسب النجاح عالية جداً ولا تتطابق مع واقع انخفاض جودة التعليم في البلاد، وأحياناً أخرى تظهر اجحافاً كبيراً في حق شرائح واسعة من الطلاب كي توحي وزارة التعليم والتربية أنها جدّية في التمييز بين الطلاب ذوي المستوى الجيد وسواهم.

تسريب الامتحانات

يقول المواطن عاصم الشلوي من مدينة درنة لـ«العربي الجديد» إن هناك تضارباً في توقيت توزيع أسئلة الامتحانات وتتأخر إجراءات نقلها ساعات إلى بعض المناطق، ما يجعلها تتسرب إلى أيدي طلاب، فيتساوى الطالب المميز مع غيره. كما يبقى العجز عن توفير المراقبة المثالية للامتحانات مسألة تؤرق الجميع.

مقابلة

أجرتها
ابتسام عازم

اختارت الأمم المتحدة 19 يونيو/ حزيران اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، والذي تقول إنه «لا يؤثر على الناجيات فقط، بل على أجيال ومجتمعات بكاملها». «العربي الجديد» استعرضت الموضوع مع مسؤولة الأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميلا باتن، وجاء الحوار كالآتي:

براميلا باتن

وصمة عار العنف الجنسي تقلل «قائمة العار»

الإفلات من العقاب قاعدة والعدالة استثناء

نعلم أننا لا نستطيع الوصول إلى كل ضحايا العنف الجنسي في مناطق النزاع
(إيف رادين/ Getty)

20
حالة اغتصاب قد يجري التستر عليها مقابل حالة واحدة تكشف، بحسب ما يقول خبراء إنسانيون

1888
رقم قرار مجلس الأمن الذي أخضع جرائم العنف الجنسي خلال النزاعات لعقوبات قانونية

21 مليوناً
عدد الفتيات دون سن الثامنة عشرة اللواتي تشير دراسات إلى أنهن يزوجن سنوياً في مناطق النزاع

■ تأسس مكتب الأمم المتحدة المعني بالعنف الجنسي في مناطق النزاع، بقرار أصدره مجلس الأمن حمل رقم 1888 عام 2010، ما غيّر طريقة تعامل المجتمع الدولي مع العنف الجنسي باعتباره نتيجة ثانوية وحتمية للنزاعات، إلى جريمة يمكن منعها ويشملها عقاب يستند إلى قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الجنائي. فما المميز اليوم في ملاحقة قضايا العنف الجنسي في مناطق النزاع، والمحاسبة والتعافي المجتمعي بعد انتهاء الصراع؟

أوجد القرار رقم 1888 تنسيقاً أفضل بين وكالات الأمم المتحدة وأساليب أكثر فعالية في التعاون مع الحكومات والممثلين العسكريين لكل أطراف النزاع المسلح ومنظمات المجتمع المدني، ما مهّد لإخضاع جرائم العنف الجنسي خلال النزاعات للقانون. وأحدث هذا القرار إلى جانب القرار رقم 1820 الصادر عام 2008 نقلة نوعية في فهم أفة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات باعتباره تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ومثل القرار 1888 المناسبة الأولى لتعامل مجلس الأمن مع قضية العنف الجنسي انطلاقاً من وجهة نظر النساء والفتيات اللواتي يقعن ضحية له، حيث كانت أجسادهن دائماً جزءاً من صراعات ساحات المعارك.

■ هل أحدث إنشاء المكتب قبل 12 عاماً تغييراً جذرياً فعلياً؟

- تغيّرت عدة أمور، إذ أدرجت قضية العنف الجنسي في شكل منهجي في برامج بعثات حفظ السلام واتفاقات وقف إطلاق النار، وأثرت في معايير تحديد العقوبات، علماً أن جرائمها كانت مستبعدة من أحكام العفو العام قبل تبني القرار، إذ كان أول ما يطرح على طاولة مفاوضات السلام إصدار عفو عن جرائم العنف الجنسي.

ويدعو القرار إلى اتباع نهج وطني شامل للتصدي للعنف الجنسي خلال النزاعات، وتعزيز المساءلة الجنائية والأهلية القضائية، والاستجابة للضحايا. ويطالب أيضاً بتحسين وصول ضحايا العنف الجنسي إلى الرعاية الصحية للدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدة القانونية، في فترة ما بعد النزاع، من خلال دعم تقديم خدمات لإعادة دمجهم الاجتماعي والاقتصادي.

كذلك، يدعو القرار إلى زيادة تمثيل المرأة في عمليات الوساطة وحل النزاعات وبناء السلام، ويطالب جميع أطراف النزاع باتخاذ الخطوات اللازمة لحماية المدنيين من كل أنواع العنف الجنسي، ويدعم فرض التدابير التأديبية العسكرية المناسبة لدعم مبدأ مسؤولية القيادة، ويؤكد الحاجة إلى تدريب القوات على حظر جميع أشكال العنف الجنسي ضد المدنيين، وضرورة فحص خلفيات المرشحين لمراكز قيادية في الجيوش الوطنية وقوات الأمن من أجل ضمان استبعاد من ارتكبوا انتهاكات خطرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بينهما العنف الجنسي.

وأثمر عمل المكتب في تحقيق تقدم في ستة قرارات تبناها مجلس الأمن لاحقاً، آخرها القرار 2467 لصادر عام 2019 الخاص بـ «المرأة والسلام والأمن: العنف الجنسي في حالات النزاع»، والذي أخذ في الاعتبار عدداً من الأمور بينها أولويات الوقاية عن طريق رادعي العدالة والمساءلة، والحاجة إلى اتباع نهج يركز على الناجين، ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي لا يمكن في أي حال أن يأتي من فراغ، وبينها قضايا التمييز بين الجنسين والتهميش والفقر والإقصاء، التي تشكل دوافع غير مرئية.

ولدت براميلا باتن في جزر موريشيوس عام 1958، ونالت درجة ماجستير في القانون من جامعة «يو سي ال» البريطانية، وبكالوريوس في القانون من كلية «إيليغ».
عينها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس عام 2017 ممثلة له معنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بعدما أشغلت مناصب رفيعة بينها مستشارة في وزارة حقوق المرأة و تنمية الطفل ورعاية الأسرة في موريشيوس، ونائب رئيس لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة

ويواصل المكتب العمل لتعزيز الإطار القانوني والموضوعي والمتين للتعامل مع جرائم العنف الجنسي في حالات النزاع، وترید تغيير النظرة إلى أن الإفلات من العقاب هو القاعدة وتحقيق العدالة هو الاستثناء، وأن الإطار التشريعي في دول الصراع قليل للغاية، علماً أنها قد تعاني أيضاً من انهيار القانون وبناه التحتية والنظام. ودعا المكتب إلى وضع إطار تشريعي نموذجي خاص بالتحقيق والملاحقة القضائية لجرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، يعرض الأحكام القانونية والموضوعية والإجرائية المطلوبة لمقاضاة أي شكل من أشكال العنف الجنسي. أما التحدي الأكبر فيبقى في التطبيق».

■ ما البنود التي جرى تطبيقها في قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وما التحديات التي تواجهها هذه القرارات، وفي أي مجالات تحديداً؟

دعا قرار مجلس الأمن رقم 1888 إلى تأسيس فريق يضم خبراء في مجال سيادة القانون والعنف الجنسي، وهو يعمل حالياً تحت قيادتي الإستراتيجية، ويشكل أحد أهم أذرعي التنفيذية. ويغطي عملنا حالياً بين 18 و23 دولة تواجه نزاعات. ومنذ أن توليت منصبي عام 2017، وسّع المكتب عمليات تغطية الصراعات إلى ميانمار وبنغلادش، وتابع أزمات اللاجئين من الروهينغا والإثيوبيين والأوكرانيين، إلى جانب أوضاع البلدان التي استقبلت اللاجئين. كما تشكل قضية الاتجار بالبشر أزمة أخرى داخل الأزمة الإنسانية، والتحدي الحقيقي الذي يواجه عمليات فريقي الصغير هو التمويل لإنجاز أمور أكثر. بالطبع يستفيد فريقي من تقرير الأمين العام للأطراف التي يشتبه في ارتكابها أعمال عنف جنسية، والتي يضعها على قائمة العار، علماً أن بعضها مدرجة منذ سنوات بلا أي تبعات، لكن لا يمكن أيضاً تجاهل سلبيات وصمة العار التي تشكل أحد أسباب عدم التبليغ عن أعمال العنف بما يتناسب مع ما يحدث على أرض الواقع، ما يجعل الجناة يفلتون غالباً، ويُدرج واقع أن العنف الجنسي بات أكثر وحشية. ويمكن القول إننا حققنا الكثير حتى في محاربة وصمة العار، لكن السؤال المطروح ماذا تعني القرارات الدولية لامرأة في تيغراي (إثيوبيا) اغتصبها 27 شخصاً ونساء أخريات واجهن مصيراً مشابهاً؟ قد تكسر بعض النساء حاجز الصمت، إذا خلقنا بيئة ملائمة، وقدمنا لهن الخدمات اللازمة والعدالة والتعويض المطلوبين؟ القرارات مهمة، لكن يجب أن تطبق، كما يجب التركيز على الردع.

يمكن منع العنف الجنسي الذي لا يحدث مصادفة من خلال التركيز في شكل أكبر على الوقاية ومعالجة جذور المشاكل قبل أن تحدث. نواجه تحديات في التمويل المطلوب أيضاً لتوفير ملاجئ. والحقيقة هي أنني حين أتحدث مع ناجيات وأسألهن ما يمكن أن نفعله لمنع حدوث ذلك؟ تقول بعضهن إنه لو كانت هناك نقطة للمياه في القرية، لما كنت سأضطر إلى المشي مسافات بعيدة للحصول على مياه والمرور بغابات والتعرض لعنف. وأشارت أخرى إلى أنه لو تواجدت مدارس لما اضطررت إلى ترك أولادها وحدهم في البيت حيث جرى الاعتداء عليهم حين خرجت للعمل في حقل. يجب أن ندعم تعزيز الأوضاع الاقتصادية التي يتواجد رابط بينها وبين الأمان الجسدي، وهذا ما تقوله الناجيات في أي مكان.

■ تطرق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إلى اليمن في تقريره الأخير حول العنف الجنسي في حالات النزاع، مؤكداً صعوبة توثيق الوقائع والتحقق منها أكانت ضد نساء، أو رجال، معتبراً أن الحالات التي يبلغ عنها تبقى قليلة جداً نسبياً. هل يمكن ربط أهمية إحصاء وتوثيق الانتهاكات بتعافي المجتمعات لاحقاً؟

ترصد تقارير الأمين العام اتجاهات وأنماط العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، لكنها لا تحتوي على أرقام دقيقة تنقل ما يحدث على الأرض فعلياً، لذا تبقى جزءاً بسيطاً مما يحدث في الواقع. فعلياً يدرج مكتبنا فقط حالات استطعنا التحقق منها، ونحن نعلم بالتالي أننا لا نستطيع أن نصل لكل الضحايا لأسباب عدة، منها أمنية يفرضها استمرار النزاعات. على سبيل المثال، رصدنا أعلى نسبة حالات عنف جنسي في مناطق النزاع بجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث حققنا في أكثر من ألف حالة، أما الرقم الحقيقي فقد يكون مضاعفاً عشر مرات أو عشرين مرة، خصوصاً أن الوضع الأمني الحرج شرق هذا البلد وبنيته التحتية المتهالكة على صعيد الطرق يمنعانا من التحرك بسهولة أو حتى دخول مناطق. وبالنسبة إلى اليمن فلا يختلف وضعه عن أفغانستان وأوكرانيا ودول أخرى، والحالات التي تكشف لا تعكس الواقع، والناجون أنفسهم يواجهون الكثير من التحديات بينها الخجل، ووصمة العار، والخوف بأن ينبذهم المجتمع. يواجه الضحايا تراجيديا مضاعفة عبر الاغتصاب وتبذ مجتمعاتهم لهم بدلاً من الجناة. ويقدر عاملون إنسانيون أنه مقابل كل اغتصاب يتم التبليغ عنه، يجري التستر على عدد يتراوح بين 10 و20 حالة.

حالات العنف الجنسي التي تكشف في اليمن لا تعكس الواقع

عراقيات مفقودات قررن عدم العودة لعدم قبول أطفالهن

■ تعددت الأحاديث سابقاً عن جرائم ارتكبها تنظيم «داعش» في سورية والعراق، بينها الاغتصاب والتحرش الجنسي والاتجار بالنساء. وخلصت لجنة التحقيق الأممية الخاصة بحقوق الإنسان في سورية إلى أن جرائم «داعش» هدفت إلى تنفيذ «إبادة جماعية متعمدة»، أما في العراق فبدا جلياً وجود ثغرات في قانون اعتمد العام الماضي لمحاكمة جرائم ضد نساء، من الطوائف الأيزيدية والشبكية والمسيحية والتركمانية كجرائم ضد الإنسانية. ما أهمية سن القانون الخاص بالعراق، وما رأيك في الثغرات التي يتضمنها؟

لا شك في أن القانون الذي أصدرته الحكومة العراقية في آذار/ مارس 2021 شكل نقطة فاصلة على صعيد الجهود التي تبذلها للتعامل مع جرائم «داعش» ضد أقليات دينية تشمل نساء الأيزيديات وغيرهن، وأوجد الاعتراف بتعرض هذه الأقليات لنهج إبادة، وأسس لإطار عمل يوجد دعماً مادياً للضحايا وطرقاً أخرى للتعويض عليهم، وبينها إعادة دمجهم في المجتمع ومنحهم فرصاً للحصول على تعليم وضمان اجتماعي. وهذه خطوة مهمة خصوصاً أنها إحدى السوابق القليلة التي تتخذ فيها حكومة إجراءات تهدف إلى معالجة حقوق واحتياجات ناجين من العنف الجنسي تحديداً. أعتقد بأن هذا القانون مهم أيضاً كونه أحد الأول التي تعالج جرائم ارتكبها «داعش» ضد أقليات دينية وعرقية أخرى، وتقدم مساعدة كبيرة على صعيد المعاشات التقاعدية، وقطع الأراضي السكنية وتدابير إعادة تأهيل الأراضي والتوظيف العام. وجعل تبني القانون إمكانات التغيير تلوح في الأفق بالنسبة لناجيات كثيرات. وتركز الاهتمام المؤسساتي على الناجيات من العنف الجنسي يضع العراق بين أوائل الدول في العالم العربي التي تعترف بالناجيات من العنف الجنسي، وتتخذ خطوات لمعالجة الظلم الذي لحق بهن، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

الأمية تحرم نساء تونسيات من العمل

تجد تونسيات كثيرات أنفسهنّ من دون مصدر دخل، لأنّهنّ محرومات من العمل نتيجة أميتهنّ، فلم يعد من السهل البحث عن فرصة عمل من دون الإلمام باللغة قراءة على أقل تقدير، ثمّ كتابة

يحرم الفقر تونسيات من التعليم (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

تونس ـ **مريم الناصري**

«حرمني ضيق ذات اليد من الدراسة في صغري، كذلك حرمني من العمل عندما كبرت وأردت الاعتماد على نفسي والبحث عن مهنة أسترزق منها. لم يكن ترك مقاعد الدراسة أمراً بيدي، فأنا من إحدى المناطق الريفية في محافظة جندوبة (أقصى شمال غربي تونس)، وقد اضطر والدي إلى الاختيار ما بين تعليمي وتعليم أخي، بسبب الفقر. وبالتأكيد، تُمنَح الفرصة في مثل تلك الجهة للذكور، ونبقى نحن الإناث في البيوت للمساعدة في الشؤون المنزلية أو القيام بالأعمال الزراعية». هكذا تختصر رقية بن عبد الله واقعها، وهو واقع يتكرّر لدى نساء تونسيات كثيرات.

تضيف المرأة التونسية البالغة من العمر 37 عاماً لـ«العربي الجديد»: «لم أعمل سابقاً ولم أبحث عن أيّ فرصة عمل بعيداً عن عائلتي، لكنّني، بسبب تراجع مداخيل الزراعة بعد وفاة والدي، اضطررت إلى البحث عن عمل معينة منزلية أو حتى تعلّم أيّ حرفة أو مهنة في أيّ مصنع في المدينة. وكانت المشكلة أنّني كلّما طرقت باباً طُلب مني تحديد مستوى تعليمي، فيما أنا لم أحقّق أدنى درجاته».

وتشرح رقية أنّ «غالبية أصحاب البيوت يشترطون أن تكون المعينة قادرة على القراءة على الأقلّ. فعدم قدرتها على ذلك يعرقل قدرتها على الاهتمام بشؤون البيت بحسب بعض هؤلاء، كذلك الأمر في ما يتعلق بمساعدة الأبناء في أمر ما، بالإضافة إلى أنّه لا يمكن التعويل عليها لسداد فواتير الكهرباء والمياه على سبيل المثال، نظراً إلى عدم قدرتها على التثبّت من أيّ أوراق أو قراءتها». وتلفت رقية إلى أنّها لم تتوقع أن تكون أمنيتها سبباً في عدم قدرتها على تحصيل عمل بسيط، «فثمّة مهن لا تتطلب تعليما ولا أيّ مستوى دراسي. غير أنّ محاولاتي في البحث عن عمل باءت بالفشل». الأمر نفسه تواجهه مفيدة بوغباة البالغة من العمر 34 عاماً، فهي لم تُوفّق بعمل بسبب عدم قدرتها على القراءة والكتابة، لا سيّما أنّ الأعمال الزراعية باتت اليوم تتطلب تكويناً في كيفية جمع المحصول أو العناية بالأبقار والأغنام، ومراكز التكوين بعظمها تتطلب حداً أدنى من الكتابة والقراءة. وتخبر مفيدة «العربي الجديد»: «توجّهت إلى بعض المصانع، سواء مصانع الخياطة أو مصانع المواد الغذائية أو حتى فرز الغلال والخضراوات، لكنّ الحظ لم يسعفني في الحصول على فرصة لعدم قدرتي على قراءة عقد العمل أو إمضائه أو للمشاركة في بعض الدورات التكوينية كلّما تطلبت ظروف العمل ذلك». وتضيف مفيدة: «لم التحق مع أختي بمقاعد الدراسة بسبب وفاة أبينا وعدم قدرة أمّنا على تعليمنا. فهي اضطرت إلى العمل في جمع قوارير البلاستيك من القمامة وبيعها لتأمين قوت العائلة، وكذلك تعليم أخينا الأصغر الذي لم يكمل دراسته. لكنّه على الأقلّ تعلّم القراءة والكتابة». وتستغرب مفيدة عدم قبولها في «بعض المهن التي لا تتطلب أيّ مستوى تعليمي، ولا تتطلب فكّ رموز الحروف للقراءة أو الكتابة. ورحت أشتغل في بعض الأعمال الزراعية البسيطة مثل تنظيف الأرض من الأعشاب الضارة أو جمع بعض محاصيل الخضراوات أحياناً. وفي أحيان أخرى، أجمع قوارير البلاستك القمامة مثل ما كانت تفعل أمّي». وإذ تقول مفيدة إنّ «نساء كثيرات يعملن في الزراعة على الرغم من عدم قدرتهنّ على القراءة والكتابة»، تلفت إلى أنّها تعيش في «مدينة لا تتوفّر فيها أراض زراعية كبيرة للعمل. وهو ما يدفعني إلى العمل أحياناً في بعض المهن الأخرى البسيطة من قبيل جمع البلاستيك». وتبلغ نسبة الأمية في تونس 17,7 في المائة، أي ما يعادل مليوني مواطن أمّي، بحسب بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية لهذا العام. وتشير الوزارة إلى أنّ تلك النسبة ما زالت تمثّل عائقاً أمام التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد، مشدّدة على أنّ الأمية لا تقلّ خطورة عن الفقر، وتبقى معضلة اجتماعية حقيقية لا بدّ من معالجتها عبر تكثيف دروس محو الأمية. وبحسب بيانات الوزارة نفسها، فقد تجاوزت نسبة الأمية في صفوف النساء 40 في المائة، وارتفعت نسب الأمية بصورة عامة في مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي، متجاوزة 52 في المائة في بعضها، مثل محافظة القيروان. وسبق لوزارة الشؤون الاجتماعية أنّ أعادت أسباب ارتفاع نسبة الأمية إلى 19 في المائة، في عام 2019، إلى ضعف الميزانية المخصصة لتعليم الكبار، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التسرّب المدرسي التي تراوحت ما بين 100 و120 تلميذاً سنوياً. ولفتت الوزارة إلى أنّ ارتفاع نسبة الأمية في صفوف النساء خصوصاً جعلهنّ يعملن في معظم المهن الشاقة.

نسبة الأمية في تونس 17,7 في المائة أي ما يعادل مليوني مواطن

تجاوزت الأمية بين التونسيات 40 في المائة بحسب بيانات رسمية

ولا يقتصر الأمر على النساء فقط، فرجال لا يتقنون القراءة ولا الكتابة واجهوا مشكلات في الحصول على عمل حتى في ورش تصليح سيارات. ويقول بشير البالغ من العمر 55 عاماً، لـ«العربي الجديد»، إنّه «منذ صغري، أشتغل في بعض الأعمال اليومية البسيطة، وأحياناً أبقى لمدّة أسابيع عدّة من دون عمل، نتيجة عدم قدرتي على القراءة والكتابة».

صاروخ غير منفجر على طريق في لوغانسك

ذيل صاروخ غير منفجر في قرية بحونباس

يحملان صاروخاً غير منفجر في قرية رهيوريفكا

صاروخ غير منفجر وسط خاركيف

أوكرانيا المفخخة
الغزو الروسي ينشر الخطر

من تداعيات الحرب الروسية غير المتكافئة على أوكرانيا أنها جعلت البلد المستهدف بمختلف أنواع الأسلحة البرية والجوية والبحرية مفخخاً بكميات من الصواريخ والقذائف وربما الألغام غير المنفجرة. ويحتم ذلك استناداً إلى تجارب في بلدان شهدت حروباً سابقة، تنفيذ حملات لنزع الألغام قد تمتد لسنوات، وتكلف ملايين الدولارات، وتترافق مع سقوط عشرات وربما مئات وآلاف الضحايا.
تتناثر في أرجاء مناطق مختلفة من أوكرانيا، سواء كانت في مدن أو قرى تتضمن مساكن أو مصانع أو أراضيَ زراعية، مخلفات أسلحة روسية غير منفجرة، تهدد الأرواح في أي وقت، لكن لا بدّ من المرور عبرها لسلوك طرق اعتيادية إلى أماكن مأهولة، أو لجلب احتياجات. وبعض هذه المخلفات يكون أيضاً بين جدران منازل، وفي مزارع حيوية وضرورية للغذاء والحياة.
بالطبع تستخدم الفرق العسكرية والتقنية في أوكرانيا حالياً، ما يتيسر من قدرات بشرية وخبرات لا تزال صامدة في البلاد، وما يتوفر من معدات لمحاولة «تنظيف» المناطق من مخلفات الأسلحة غير المنفجرة التي تهدد السكان، لكن جهود «التنظيف الكامل» ستحتاج إلى أشهر وربما سنوات لإزالة المخاطر بالكامل، والتعاون مع خبراء دوليين، علماً أن الضوء الأخضر لم يمنح بعد لهذه العمليات باعتبار أن الحرب لا تزال متواصلة. يشار إلى أن إحدى العراقيل المعهودة التي تواجهها عمليات إزالة مخلفات الحروب، توفير خرائط بمناطق الألغام تحديداً، وهي مواقع لا يمكن تحديدها حالياً في انتظار تبلور خريطة الغزو الروسي.
(العربي الجديد)
(الصور: فرانس برس، Getty)

ينتشل قذيفة غير منفجرة من مياه نهر بمنطقة كييف

يدققان بوجود أسلحة غير منفجرة في سقف مبنى بخاركيف

مع كلب صغير ساهم في نزع مخلفات أسلحة قرب مطار كييف